هل ينقرض الدبلوماسيون في حقبة العولمة؟(١)

لأول وهلة، يبدو السؤال غريبًا جدًا. أدّى انهيار الإمبراطوريات الشيوعية إلى زيادة ملحوظة في عدد الدول المستقلة، حتى أصبح يقارب المئتين اليوم. ومع زيادة عدد الدول الجديدة، تزايد عدد البعثات الدبلوماسية، وتزايد عدد الدبلوماسيين. كيف يمكن أن ينقرض صنف من البشر وأعداده تزداد كل يوم؟

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مرّت الدبلوماسية بتحديات كثيرة عبر تاريخها الطويل، منذ أن كانت بعثات مؤقتة، حتى رست قواعدها، وقُنّنتْ في القرنين الأخيرين، وكانت - دومًا - قادرة على استيعاب المتغيّرات والتكيّف معها. لماذا، إذن، الحديث عن الانقراض؟ وما هي نوعية الخطر القادم مع العولمة، هذا الخطر الذي يجعل من بقاء الدبلوماسيين موضع تساؤل؟

---

(١) محاضرة ألقيت في كلية القيادة والأركان، الرياض، سنة ٢٠٠١م.

لابُدّ، قبل أن أجيب، أن أقول إن السؤال الذي يبدو غريبًا لأول وهلة، سؤال مطروح في الغرب منذ بداية حقبة العولمة في مطلع التسعينات. شهدت الجامعات ومراكز التفكير في الغرب عدة حلقات وندوات في السنوات الماضية، تدور كلها حول مستقبل الدبلوماسية الغامض في الحقبة الجديدة. وإذا كنّا في العالم العربي نستغرب حتى السؤال ذاته، فمرجع هذا - للأسف - أننا لا نتابع التطورات الفكرية العالمية - إذا تابعناها - إلاّ بخطى السلحفاة. إنني على ثقة أن هذا الموضوع الذي انتهى الغرب من بحثه، سيصبح موضوع الساعة في العالم العربي بعد سنوات من الآن.

لنعد إلى المخاطر التي تهدد الدبلوماسية في حقبة العولمة. العولمة ظاهرة بالغة التعقيد - والحديث عنها لا تستوعبه مجلدات كاملة. لابد - والحالة هذه - من أن أكتفي بالإشارة إلى تلك التحديات التي تمسّ الدبلوماسية بصفة مباشرة، دون غيرها من وجوه العولمة الإيجابية أو السلبية. يمكنني أن أقول إن الدبلوماسية تواجه في حقبة العولمة خمسة تحديات لم يسبق لها أن واجهتها من قبل.

أولاً: تآكل مفهوم السيادة التقليدي.

وثانيًا: تعدد اللاعبين على الساحة الدولية.

وثالثًا: ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات.

ورابعًا: تحدي التخصيص.

وخامسًا: التحدّي الإعلامي.

وإلى كل تحد من هذه التحديات الجديدة سوف أتطرق بقدر من التفصيل:

حتى عهد قريب كانت السيادة حصنًا حصينًا تستطيع أي دولة مستقلة الإحتماء خلفه عما يدور في العالم من متغيرات لا تروق لها. كانت السيادة تعني عدم القابلية للاختراق، بمعنى أنها كانت تلتفّ حول الدولة كالسور الذي لا يمكن اختراقه سياسيًا أو قانونيًا أو إعلاميًا. كان بوسع الدولة أن تصادر الكتاب الذي لا يعجبها، وتشوّش على الإذاعات التي تزعجها. وترد على كل الإنتقادات الموجهة إليها بأن من حقها - بمقتضى السيادة - أن تفعل ما تشاء. إلا أن السيادة لم تعد تلك القلعة الحصينة، الآن، كما كانت في الماضي. من جهة، تفرض المنظمات الدولية، قواعد ومناهج للسلوك لا تستطيع أي دولة

الخروج عنها، ومن ذلك - على سبيل المثال - القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان. كرّر كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحددة، في أكثر من خطاب، أنه لا يمكن قبول السيادة عائقًا يحول دون انتشار مفهوم حقوق الإنسان.

من جهة ثانية، تجيء الأفكار، الآن، من الأثير ويستحيل على أي دولة أن تمنع تغلغلها بالوسائل التقليدية.

ومن ناحية ثالثة، انتُزعت قرارات هامّة كانت بيد الدول، قرارات تتعلق بالتضخم، وسعر الصرف، وحجم الصادرات والواردات، وانتقلت من وزارات المال الوطنية إلى السوق الدولية.

من ناحية رابعة، لم يعد بوسع الدول أن تمارس سيادتها على كيانات اقتصادية من نوع جديد، يقع مركزها في دولة، وخطوط إنتاجها في دولة ثانية، وتبيع منتجاتها من مركز في دولة ثالثة، وتدفع الضرائب في دولة رابعة. لم يعد بوسع الدول أن تأوي إلى جبل السيادة ليعصمها من طوفان العولمة، ولم يعد بوسع الدبلوماسيين الذين يمثلون الدولة أن يواجهوا كل مشكلة يعجزون عن حلها بشهر راية السيادة في وجهها.

والتحدّي الثاني، وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأول، يكمن في تعدد اللاعبين الدوليين. في الماضي، كان الدبلوماسيون يقيمون في دولة مضيفة ولا يتعاملون إلاّ معها. إلا أن الدول لم تعد الآن القوى الوحيدة التي تدير المجتمع الدولي، كما كانت تفعل عبر القرون الماضية. تزايدت أهمية المنظمات الدولية، ولم يعد بوسع أي دولة أن تدير شؤونها الخارجية بفعالية، مالم تتقن التعامل مع هذه المنظمات. من ناحية ثانية، ظهرت شركات عملاقة أكثر غنى من معظم دول العالم وأكثر نفوذًا منها. لم يعد بوسع أي دولة، كائنًا ما كان حجمها، أن تتجاهل هذه القوى المؤثرة الجديدة. من ناحية ثالثة، تلعب الجمعيات الأهلية غير الحكومية أدوارًا تتزايد كل يوم. بوسعنا أن نحب جمعيات حقوق الإنسان، على سبيل المثال، وبوسعنا أن نكرهها، ولكننا لا نستطيع أن ننكر أنها تؤثّر تأثيرًا قويًا على الإعلام، وعلى مراكز صنع القرار. لمّا كان الدبلوماسيون هم أداة الدولة الأساسية في التعامل مع هؤلاء اللاعبين الجدد، كان عليهم أن يتعلموا لغات هؤلاء اللاعبين التي تختلف تمامًا عن لغة الدبلوماسية التقليدية.

أمّا التحدي الثالث فيبرز في ثورة المعلومات والاتصالات

والمواصلات. لا نحتاج إلى أن نتطرق - بالتفصيل - إلى التغييرات التي جاءت مع هذه الثورة، فقد أصبحت واضحة ظاهرة للعيان لا تخفى على أحد. يكفي أن أتحدث عن أثرين لهما علاقة مباشرة بالعمل الدبلوماسي.

التأثير الأول، هو تهميش عمل أساسي من أعمال الدبلوماسية التقليدية، وهو متابعة التطورات في الدولة المضيفة. بوسع أي مسؤول في أي وزارة خارجية أن يعرف عن طريق الشبكات الفضائية ما يدور في أيّ عاصمة هامة قبل أن يشرع الدبلوماسيون المعتمدون في هذه العاصمة في إعداد تقاريرهم. وبوسع هذا المسؤول أن يحصل على أي تصريح صادر من رئيس أيّ دولة هامة، عن طريق الإنترنت، بمجرد صدوره، أو قبل صدوره.

أمّا الأمر الثاني، فيتعلق بسهولة الاتصالات بين المسؤولين في العواصم بنظرائهم، مباشرة، دون حاجة إلى القنوات الدبلوماسية. مثل هذه النزعة تهدّد ركنًا أساسيًا من أركان الدبلوماسية التقليدية، وهو نقل الرسائل بين الحكومات.

أمّا تحدي التخصيص فيتجلّى في أكثر من ظاهرة، مع تقلص مسؤوليات القطاع العام، وتزايد مسؤوليات القطاع

الخاص تقلّصت - في كل مكان - الاعتمادات المخصصة للوزارات، بما فيها وزارات الخارجية. بعبارة أخرى، أصبح على الدبلوماسيين أن يواجهوا أعباءً متزايدة، ويواجهونها باعتمادات متناقصة.

ومن ناحية ثانية، أصبح إغراء التخصيص يدفع الدول إلى أن تعهد للقطاع الخاص بمهام كانت في صلب العمل الدبلوماسي.

ومن ناحية ثالثة، أصبحت القضايا المالية والاقتصادية التي يواجهها الدبلوماسي لا تختلف في أهميتها وخطورتها وتأثيرها على مصالح الدولة العليا عن القضايا السياسية إن لم تزد.

والتحدّي الخامس يتمثل في الإعلام. صحيح أنه كان على الدبلوماسيين أن يتعاملوا مع وسائل الإعلام منذ ثلاثينات القرن الميلادي المنصرم، وعلى نحو تصاعدي مع انتشار الراديو والتلفزيون، إلاّ أن تأثير الإعلام الكاسح، في حقبة العولمة، يفوق تأثيره في أيّ فترة تاريخية سابقة. لا يوجد مكتب واحد، في وزارة خارجية أيّ دولة، لا يتابع ما يدور في العالم عن طريق "السي.إن.إن" معنى هذا - بإيجاز شديد - أن من

يستطيع الظهور على شاشة السي.إن.إن يستطيع أن ينقل رأي دولته إلى كل مركز من مراكز صنع القرار في العالم كله.

خلال حرب تحرير الكويت استعان الرئيس الأمريكي بـ "السي.إن.إن". لينقل، في ثوان، رسائل إلى الحلفاء والخصوم، ما كان بالإمكان أن تنتقل، بالطريقة التقليدية، إلاّ في ساعات، وربّما في أيام. أصبح المواطن، في الدول الغربية، يستقي كل معلوماته عن العالم الخارجي من وسائل الإعلام. وإذا ما اتخذت وسائل الإعلام الغربية - لأي سبب من الأسباب - موقفًا سلبيًا من دولة من الدول، فإن هذه الدولة سوف تجد نفسها في موضع لا تحسد عليه، كما أن الدبلوماسيين الذين يمثلونها سوف يجدون أنفسهم في الموضع نفسه.

ومن هنا نرى أن الدبلوماسي التقليدي الذي لم يدرس سوى المناهج التقليدية في القانون أو السياسة، يمارس الآن عمله في أجواء جديدة لا يكفي ما تلقّاه من تدريب تقليدي للتحرك فيها بكفاءة.

ولنبدأ بالتحديات واحدًا واحدًا. لا يستطيع الدبلوماسي، الآن، أن يتجاهل مواقف الرأي العام في الدولة التي يعمل بها،

متذرّعًا بحجة السيادة. لابد للدبلوماسي أن يواجه الأسئلة التي تصله، وأن يجيب عنها إجابات مقنعة. كما أن الأنظمة الجديدة التي تفرضها المنظمات الدولية، سواء كنا بصدد مجلس الأمن أو منظمة التجارة الدولية، أو صندوق النقد الدولي، لا يمكن التعامل معها إلاّ بلغة المنظمة الدولية نفسها، وباستخدام أساليبها وآلياتها.

أصبح من العبث، الآن الاحتجاج على قرار دولي بحجة السيادة. وبالنظر إلى الطبيعة الفنيّة المعقدة لكثير من القرارات الدولية، لابُدّ أن يكون الدبلوماسي في الحقبة الجديدة مُلمّاً إلمامًا شخصيًا بمواضيع كانت في الماضي تترك لعدد قليل من الخبراء في المقر الرئيسي. وسوف أكتفي، هنا، بمثلين.

أخبرني الزملاء في وزارة التجارة أن منظمة التجارة الدولية - خلال المفاوضات الجارية مع حكومة المملكة - قدمت استبيانًا يضمّ قرابة ألف سؤال، وطلبت ردودًا مفصّلة شاملة. هل يستطيع الدبلوماسي التقليدي أن يجيب عن أسئلة كهذه؟ وهل يستطيع الدبلوماسي الجديد أن يتصرّف بأي فعالية إذا لم يستطع الإجابة عن أسئلة كهذه؟

والمثل الثاني لاحظته بنفسي خلال حملتي الانتخابية في اليونسكو. وجدت نوعين من المندوبين الدائمين. النوع الأول استوعب كيفية العمل في المنظمة، وأتقن التعامل مع أجهزتها. هذا النوع يستطيع الحصول، باستمرار، على مساعدات قيّمة لدولته من المنظمة. أمّا النوع الثاني فيضمّ مندوبين يكتفون بالتصويت أو الامتناع عن التصويت، وهؤلاء لا يقدمون لدولتهم شيئًا سوى فواتير نفقات إقامتهم الباهظة في باريس.

إذا انتقلنا إلى التحدّي الثاني، وجدنا الدبلوماسي في الحقبة الجديدة لا يواجه وزارة خارجية واحدة في الدولة المضيفة لا يتعامل إلاّ معها، كما كان يفعل أسلافه، بل يجد نفسه مضطرًا إلى اللعب في عدّة ميادين. تحدثنا عن المؤهلات المطلوبة للتعامل مع المنظمات الدولية. والتعامل مع الكيانات الاقتصادية العملاقة الجديدة يحتاج - بدوره - إلى مهارات لا يمتلكها الدبلوماسي التقليدي.

لا يستطيع دبلوماسيّ اليوم أن يتفاوض مع شركة مثل «شل» ما لم يكن خبيرًا بشؤون البترول، ولا مع شركة مثل

«سوفت وير» ما لم يتقن لغة الكومبيوتر إتقانًا تامًا. والتعامل مع منظمات حقوق الإنسان يتطلب من الدبلوماسي أن يكون ملمّاً إلمامًا شاملاً بقضايا حقوق الإنسان، وخاصة ذلك الفرع الجديد من القانون الدولي العام الذي يحكم هذه القضايا.

لا شك أن كثيرًا من الدبلوماسيين، وخاصة من العالم الثالث، يجدون أنفسهم، الآن، يتخبّطون كالعميان في مواجهة تحديات لم يسبق أن واجهوها، ودون أن يتلقوا التدريب الضروري للتعامل معها.

نعود الآن إلى ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات. على الدبلوماسي، في الحقبة الجديدة، أن يكف عن إضاعة وقته في كتابة تقارير مطوّلة لا يقرأها أحد، ويركز كل طاقته على تحليل التطوّرات التي تمسّ دولته، لا مجرد تسجيلها. وبديهي أن المهارة التي يحتاج إليها محلّل التطورات تختلف - جذريًا - عن مهارة كاتب التقارير. والحقيقة المرّة أن معظم سفراء العالم الثالث لا يزالون يبعثرون جهودهم في أنشطة لم يعد لها أيّ مبرّر. نحن في السفارة السعودية في لندن نقوم يوميًا بمتابعة ما تنشره الجرائد البريطانية من مواضيع تهم

المملكة، ونقوم بترجمتها وطباعتها وإرسالها إلى الرياض، وهذه مهمة تحتاج إلى تفرغ كامل من ستة زملاء.

في المستقبل لن تكون هناك ضرورة لعملية كهذه. وسوف يتمكن الزملاء المشغولون الآن بالنسخ والترجمة من الانتقال إلى مهام فكرية تحليلية أهم بكثير. كما أن الاتصالات المباشرة بين صانعي القرار، متجاهلين البعثات الدبلوماسية، تضيف تحديات جديدة، لم يكن الدبلوماسي يواجهها حين كان كل شيء يتمّ عن طريقه. في معظم الحالات، بعد أن يتم الاتصال المباشر بين العاصمتين، تُترك التفاصيل للدبلوماسيين. معنى هذا أن ثورة الاتصالات والمواصلات همّشت عملاً تقليديًا من أعمال الدبلوماسي، وفي الوقت نفسه أضافت إليه مهمّة جديدة. قال دبلوماسي كبير في السفارة الأمريكية بلندن خلال ندوة عن الموضوع: «إذا جاء وفد رسمي من واشنطن للتعامل المباشر مع الحكومة البريطانية، كان معنى هذا أن تُكرّس السفارة معظم طاقاتها بضعة أسابيع للتعامل مع آثار الزيارة».

وهناك جانب آخر لا يمكن إهماله من جوانب الثورة المعلوماتية. أصبحت المعلومات المتوافرة، الآن، عبر الإنترنت

طوفانًا حقيقيًا. أصبح بوسع المرء أن يجد آلاف الصفحات في موضوع محصور واحد. وأقول: - على سبيل المثال العابر - انني حين كنت أنقّب عن معلومات لهذه المحاضرة، وجدت مئات الصفحات التي تتعرض - على نحو أو آخر - للدبلوماسية في حقبة العولمة. لم يعد يكفي أن يكون بوسع الدبلوماسي الوصول إلى المعلومات، وهذه عملية يمكن إتقانها خلال أيام، ولكن عليه أن يكون قادرًا على غربلتها، والتفرقة بين الغث والسمين، وهذه عملية يتطلب إتقانها عدة سنوات. كثيرًا ما يتساءل المتسائلون كيف ترتكب دولة مثل الولايات المتحدة أخطاءً فادحة على الساحة الدولية، وهي تملك من أجهزة جمع المعلومات ما يمكنها من التنصّت على أي مكالمة هاتفية في العالم؟ والجواب هو أن المشكلة تجيء من تخمة المعلومات التي تؤدي إلى عسر الهضم. إن المعلومات الزائدة تسبّب من الضرر أكثر مما تسبّبه المعلومات الناقصة. بوسعي أن أسجّل مليون مكالمة هاتفية يوميًا، ولكن هل بوسع أحد أن يحلّل مليون مكالمة هاتفية يوميًا؟!

والتحدي الرابع هو تحدي التخصيص. لا توجد وزارة خارجية واحدة في العالم كله لا تشكو من النقص المتزايد في

اعتماداتها. معنى ذلك، ببساطة، أن على الدبلوماسي الواحد في الحقبة الجديدة أن يقوم بالعمل الذي كان يقوم به عدة دبلوماسيين في الماضي. وهناك، الآن، توجه قوي نحو إعطاء عدد من الأعمال المرتبطة بالدبلوماسية إلى القطاع الخاص. حراسة المقار الدبلوماسية - في كثير من الدول - توكل إلى شركات خاصة بعد أن كان يقوم بها جنود من الدولة المضيفة، أو الدولة المرسلة. وهناك تفكير جدّي في العواصم الغربية في إيكال عدد متزايد من المهام للقطاع الخاص، وهذه المهامّ تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - موضوعات مثل السفريات، وجزء كبير من أعمال شؤون الموظفين التقليدية، وتوزيع المساعدات الإنسانية. وفي عصر التخصيص لا يكفي أن يكون الدبلوماسي ملمّاً بقواعد الإدارة العامة، بل لا بُدّ أن يكون خبيرًا بأسرار العمل التجاري.

تلجأ الدول الغربية إلى إعارة عدد من دبلوماسييها للعمل فترة معيّنة في شركات القطاع الخاص، وإلى استعارة أفراد من القطاع الخاص للعمل في الجهاز الدبلوماسي، وهذا توجّه حميد بالغ الأهمية، لا نجد للأسف ما يماثله في دول العالم الثالث.

إن القضايا التي تحاصر الدبلوماسي - اليوم - تشمل أشياء مثل اجتذاب الاستثمارات إلى دولته، والتفاوض حول معاهدات ضريبية، وحل قضايا تجارية معقدة، وبيع صادرات دولته - وكل هذا يتطلب لغة جديدة - هي لغة العمل التجاري.

ننتقل، الآن، إلى التحدّي الإعلامي. لا أعتقد أن التأثير الواضح الطاغي لوسائل الإعلام، في أيامنا هذه، يحتاج إلى إيضاح، ولا أعتقد أنه يخفى على أحد. ودول العالم الثالث لا تنقصها الكفاءات البشرية المؤهلة التي درست الإعلام في جامعات الغرب، ولا تكاد تخلو سفارة من واحدة أو أكثر من هؤلاء الإعلاميين. المشكلة تكمن في كون دول العالم الثالث لم تستوعب ثلاث حقائق رئيسية من حقائق الإعلام المعاصر.

الحقيقة الأولى، أن هذا الإعلام - في مجمله - أصبح تجاريًا محضًا لا تمارس الحكومات أي تأثير عليه. لا يزال سفراء العالم الثالث يحتجّون - برتابة قاتلة - لدى وزارات الخارجية على ما تنشره وسائل الإعلام الغربية. هذا المجهود ليس مجهودًا ضائعًا فحسب؛ إنه يعطي انطباعًا عن عقلية متخلفة لا تستطيع مجاراة العصر. الحكومات الغربية هي

الضحية الأولى للإعلام الغربي، ومن المضحك المبكي أن تجد سفراء يطلبون من هذه الحكومات حماية دولهم من هذا الإعلام.

والحقيقة الثانية التي لم تستوعبها حكومات العالم الثالث بعد، أن وسائل الإعلام لا تريد سوى شيء واحد، وشيء واحد فقط، المعلومة، والمعلومة التي تُقدّم في وقتها. إن الأساليب الإعلامية التقليدية مثل إصدار الكتيبات الملوّنة واستئجار صفحات بمناسبة اليوم الوطني ودعوة الصحفيين لحضور الافتتاحات أصبحت، الآن، مجهودًا عقيمًا بلا جدوى. والمشكلة التي تواجه دبلوماسيّ العالم الثالث أنهم لا يملكون الشيء الوحيد الذي يريده الإعلام، أي لا يملكون المعلومات. وكثير من هؤلاء السفراء لا يستطيعون الحديث مع وسائل الإعلام إلاّ بإذن، وعندما يصل هذا الإذن عبر التسلسل الإداري، يكون الموضوع قد أصبح في ذمّة النسيان.

والحقيقة الثالثة عن الإعلام المعاصر أنه يتجه يومًا بعد يوم إلى الإثارة. والإثارة تعني البحث عن الفضائح، والتنقيب عن العيوب، وإعتماد أسلوب النقد اللاذع المرير. وحتى وسائل

الإعلام الغربية الرصينة تجد نفسها مدفوعة، تحت ضغط المنافسة، إلى المشي في هذا التيّار. حكومات العالم الثالث التي تعودت على إعلامها المُدجّن، تجد من الصعب عليها أن تفهم إعلامًا يعيش على كشف العورات وتتبع المثالب. على هذه الحكومات، إذا أرادت حقًا أن يكون لها صوت مسموع، أن تقبل هذا الإعلام على علّاته، بخيره وشرّه، وأن تتخلّى عن الحساسية التقليدية تجاه ما ينشر عنها من انتقادات.

قلتُ في بداية الحديث إن موضوع انقراض الدبلوماسيين في حقبة العولمة كان محور ندوات عديدة عقدت في الغرب. ولا بدّ أن أقول، الآن، إن هذه الندوات انتهت جميعها إلى أن الدبلوماسية ستقوم في الحقبة الجديدة بدور بالغ الخطورة، وإن الحاجة إليها سوف تكون أشدّ مما كانت عليه في السابق. إلاّ أن هناك نتيجة أخرى ملازمة لهذه النتيجة، وهي أن على الدبلوماسية أن تعيد صنع نفسها، إذا كانت تريد أن تلعب هذا الدور. باختصار شديد، لا يمكن للدبلوماسية أن تواجه التحديات الجديدة بالمهارات القديمة.

أودّ أن أختم حديثي بمثل حيّ عن التأقلم المطلوب من الدبلوماسية، مأخوذ من تجربة وزارة الخارجية البريطانية. كل

المراسلات تتم الآن بالطرق الإلكترونية. وتنشر الوزارة عبر الإنترنت أكثر من عشرة آلاف وثيقة أسبوعيًا. تخصص الوزارة ٣٥٪ من مواردها البشرية لتنمية الصادرات البريطانية والدفاع عن مصالح بريطانيا الاقتصادية. وهناك قرابة سبعين موظفًا يتابعون عملية اجتذاب الاستثمار إلى بريطانيا. اعتمدت الوزارة أسلوب السفارة المصغرة: يقوم رئيس البعثة بمساعدة زميل أو زميلين بكل الأعمال التي تقوم بها السفارة الضخمة. وهناك وزارة إعلام مصغرة داخل الوزارة، تنتج سنويًا آلاف البرامج الإذاعية والفضائية التي تُبثّ عبر العالم كله. هناك دورات مكثفة تشمل كل المواضيع التي تتعامل معها الوزارة، دورات لا يُعفى أحد - مهما كان موقعه - من حضورها. وقبل بضعة سنوات ترك وكيل الوزارة الدائم - أعلى الدبلوماسيين مرتبة - مكتبه ليدخل كلية إدارة، طالبًا من جديد.

إن العولمة فترة حرجة، فيها من الفرص بقدر ما فيها من المخاطر. وقدرتنا على اغتنام الفرص وتجنب المخاطر، تعتمد - إلى حد كبير - على قدرتنا على التعامل مع الظواهر الجديدة القادمة مع العولمة - والدبلوماسية أداة هامة من أدوات هذا التعامل. إلاّ أن على الدبلوماسية أن تدخل المدرسة من جديد،

وتخرج منها بالمهارات الجديدة. نجحت الدبلوماسية في عدد من الدول من اجتياز الامتحان، وليس هناك ما يحول دون نحاجها في بقيّة الدول. إلاّ أن الزمن لا ينتظر أحدًا - وعلينا أن نتحرك بسرعة المتغيرات نفسها، إذا أردنا أن يكون لنا رأي في هذه المتغيرّات.

obeikandl.com